المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

حقوق الإنسان

ISSN 2210 - 1276

نشرة شهرية تصدرها الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - العدد 06 - ديسمبر 2013م

الافتتاحية

منذ إقرار ميثاق الأمم المتحدة في 1945، أصبح مبدأ "تعزيز واحترام حقوق الإنسان وحريات الناس جميعاً، والتشجيع على إطلاقها بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء" إحدى الغايات الأساسية التي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقها، وعليه فقد تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948 - أول تفسير رسمي لمصطلح "حقوق الإنسان"، وصدر إلى جانب الإعلان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وثلاثة بروتوكولات اختيارية ملحقة بهم، حيث يشكلون جميعا مايعرف بـ " الشرعة الدولية لحقوق الإنسان".

ولقد انضمت مملكة البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب القانون رقم (52) لسنة 2006، حيث أبدت تحفظها على المواد (3) و (18) (23) و (9/5) و(14/7)، كما انضمت المملكة إلى العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك بموجب القانون رقم (10) لسنة 2007، وتحفظت على البند (د) من الفقرة (1) من المادة (8)، إلا أنها لم تنضم إلى البروتوكولات الاختيارية المرفقة بالعهدين حتى الآن.

مجلس المفوضين يشارك في البرنامج التدريبي المكثف لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان بالمملكة المتحدة

شارك أعضاء مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البرنامج التدريبي المكثف لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان الذي نظمه مركز قانون حقوق الإنسان بجامعة نوتنغهام بالمملكة المتحدة.

وأكد سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حرص المؤسسة الوطنية على توفير فرص التدريب لمنتسبيها خاصة في الموضوعات المتعلقة بنشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال مشاركتهم في عدد من الدورات التدريبية والمؤتمرات داخل وخارج مملكة البحرين بغرض تأهيلهم في مجال حقوق الإنسان، ولتحقيق جل الأهداف التي من أجلها أنشئت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

وقال: إن مشاركة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا البرنامج التدريبي تأتي في إطار الاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان، وتفعيل التعاون مع الجهات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، وفقا لنص المادة 3/و من الأمر الملكي رقم 46 لسنة 2009 والمعدل بالأمر الملكي رقم 28 لسنة 2012 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي نصت على: "التعاون مع المنظمات الدولية والجهات الإقليمية والوطنية والمؤسسات ذات الصلة في البلدان الأخرى المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك بما يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة وتنمية العلاقة بهذه الجهات والمنظمات".

وأثنى رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على التعاون المثمر بين المؤسسة الوطنية ومركز قانون حقوق الإنسان بجامعة نوتنغهام ، مشيدا في الوقت نفسه بالبرنامج التدريبي وخبرات المركز الاحترافية في مجال حقوق الإنسان.

وتناول البرنامج التدريبي عددا من الموضوعات المهمة منها: مفهوم وأساسيات حقوق الإنسان ومصادرهما والالتزامات التي تلقيها مواثيق وإعلانات حقوق الإنسان على الدول والجهود الدولية الرامية لحماية حقوق الإنسان، والاستراتيجيات الوطنية لحقوق الإنسان ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

يذكر أن وفدا من مركز قانون حقوق الإنسان بجامعة نوتنغهام قد قام في مايو الماضي بزيارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للتباحث حول إيجاد الوسائل والآليات الهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتعرف على الاحتياجات التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان، والخبرات التي من الممكن أن يقدمها المركز للمؤسسة.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يجتمع بالسفيرة الألمانية وبوفد المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني

اجتمع سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بسعادة السيدة سابين توفمان سفيرة ألمانيا الاتحادية لدى مملكة البحرين، وبوفد المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الذي يضم نائب المدير في المؤسسة الدكتور ستيفان هيلسهورستر، والمستشار محمد المنتصر عبيدي، والدكتور ستيفان كيرسش، وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف، وبحضور سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي نائب الرئيس رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، وسعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام.

وخلال الاجتماع رحب سعادة رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالسفيرة الألمانية، والوفد المرافق لها، وبحث معهم أوجه التعاون والتنسيق بين المؤسسة الوطنية والمؤسسة الألمانية للتعاون القانوني، بما يسهم في تنمية حقوق الإنسان وحمايتها.

من جانبها أشادت السفيرة الألمانية ووفد المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني بدور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في حماية وتعزيز وتنمية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، مؤكدة أهمية التعاون بين المؤسسة الوطنية والجهات ذات الاختصاص المعنية في مجال حقوق الإنسان في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يجتمع مع منظمة العفو الدولية

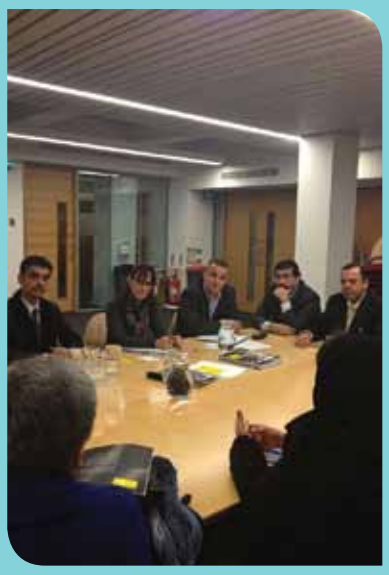

قام وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة مقر منظمة العفو الدولية وذلك على هامش مشاركة الوفد في البرنامج التدريبي المكثف لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان الذي نظمه مركز قانون حقوق الإنسان بجامعة نوتنغهام بالمملكة المتحدة.

والتقى الوفد السيد سعيد بومدوحة الباحث بقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والسيدة سيما وتلينغ مسؤولة الحملات في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية حيث تم بحث أوجه التعاون المشترك وتبادل وجهات النظر والرؤى بين الجانبين في مجال حقوق الإنسان.

وأشاد رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بدور منظمة العفو الدولية البارز والمشهود له، وبعملها التطوعي لحماية وكفالة حقوق الإنسان في دول العالم، مؤكدا حرص المؤسسة الوطنية على استمرار التعاون والتواصل مع مختلف المنظمات الدولية وبخاصة تلك المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.

وقدم الوفد شرحا عن الدور الذي تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تنمية وتعزيز حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

من جانبه، أوضح السيد سعيد بومدوحة الباحث بقسم الشرق الأوسط بمنظمة العفو الدولية أن منظمة العفو الدولية لا تعمل ضد أي دولة، ولكن تتمنى الحصول على المعلومات والحقائق من الجهات الرسمية بطريقة شفافة، مضيفا أن التواصل مطلوب من الجميع، مقدرا في هذا الإطار قيام وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة مقر المنظمة، متطلعا إلى أن تكون هذه الزيارة نقطة اتصال دائمة مع المؤسسة الوطنية لمزيد من التعاون المشترك.

وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يجتمع مع مديرة إدارة حقوق الإنسان والديمقراطية بوزارة الخارجية البريطانية

اجتمع وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع سعادة السيدة لويس دي ساوسا مديرة إدارة حقوق الإنسان والديمقراطية بوزارة خارجية المملكة المتحدة وذلك على هامش مشاركة الوفد في البرنامج التدريبي المكثف لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان الذي نظمه مركز قانون حقوق الإنسان بجامعة نوتنغهام بالمملكة المتحدة .

وخلال الاجتماع قدم وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان شرحا مفصلا عن دور المؤسسة الوطنية وأهم اختصاصاتها، وأهدافها المتمثلة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتنمية تلك الحقوق وتعزيزها وحمايتها، ودور اللجان الدائمة بالمؤسسة المتمثلة في لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، وكيفية تعاطيها مع الشكاوى التي تردها، والإجراءات المتخذة بهذا الخصوص، إضافة إلى أبرز اختصاصات لجنة الحقوق المدنية والسياسية، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من جانبها أشادت مسؤولة مديرة إدارة حقوق الإنسان والديمقراطية بوزارة الخارجية البريطانية بالدور الذي تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتعزيز وحماية وتنمية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

اللجنة التنفيذية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تعقد اجتماعها الأول

عقدت اللجنة التنفيذية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها الأول وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف، برئاسة سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وعضوية كل من سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي نائب الرئيس رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، وسعادة السيدة جميلة علي سلمان رئيس لجنة الحقوق المدنية والسياسية، وسعادة الدكتورة فوزية سعيد الصالح رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام.

وتم خلال الاجتماع استعراض ما تم بخصوص التقرير السنوي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والخطة التدريبية لعام 2014م، ومناقشة البرنامج التدريبي لأعضاء مجلس المفوضين الذي عقد مؤخرا بتنظيم من مركز قانون حقوق الإنسان بجامعة نوتنغهام بالمملكة المتحدة.

كما تم خلال الاجتماع مناقشة موضوع الترشيح لعضوية مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، حيث أكد سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن المؤسسة الوطنية قامت مؤخرا بمخاطبة الجمعيات المعنية بحقوق الإنسان لترشيح ممثليها لمجلس المفوضية.

وقال رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: إن مجلس المفوضين في المؤسسة بصدد ترشيح أربعة أعضاء حسب ما جاء في المرسوم، على أن يكون من بينهم ممثلون عن منظمات المجتمع المدني، وذلك وفقا لما جاء في المرسوم رقم (61) لسنة 2013م بإنشاء وتحديد اختصاصات مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، وقررت اللجنة التنفيذية أن يكون يوم الخميس الموافق 5 ديسمبر 2013م آخر موعد للجمعيات المعنية بحقوق الإنسان لترشيح ممثليها حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تستعرض عددا من القضايا الحقوقية

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها العاشر برئاسة سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي وعضوية سعادة السيد أحمد عبدالرحمن الساعاتي وسعادة الآنسة ماريا خوري.

وتم خلال الاجتماع استعراض التقارير الخاصة بحضور جلسة محاكمة الموقوفين المتهمين في أحداث الحوض الجاف والمُعدّة من قبل الأمانة العامة بناءً على تكليف اللجنة، وذلك للوقوف على مجريات المحاكمة، بعدها تم عرض مجمل الشكاوى وطلبات المساعدة التي تلقتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان خلال الفترة السابقة وما تمّ فيها من إجراء، وحضور الجلسة الأولى لمحاكمة خليل المرزوق.

كما تم استعراض الجهود التي بذلتها المؤسسة الوطنية للوقوف على الحالة الصحيّة للمحكوم عليه عبدالوهاب حسين والسعي إلى توفير العلاج اللازم له، على أن تقوم اللجنة بمتابعة وضعه الصحي مع عائلته من جهة، ومع النيابة العامة ووزارة الداخلية من جهة أخرى.

وأكدت اللجنة حرص المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على متابعة كل ما يرد إليها من شكاوى أو ما ترصده من انتهاكات تتعلق بمسائل حقوق الإنسان، انطلاقا من اختصاصها الممنوح لها في المادة 3/ هـ من الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 والمعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنص على: "تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، ودراستها وإحالة ما ترى المؤسسة إحالته منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها بشكل فعال، أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجبة الاتباع ومساعدتهم في اتخاذها، أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية" وخرجت اللجنة بعدد من القرارات سيجرى العمل على تنفيذها.

لجنة الحقوق المدنية والسياسية تعقد اجتماعها العادي الثامن

عقدت لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها الاعتيادي الثامن بمقر المؤسسة الوطنية في ضاحية السيف، برئاسة سعادة السيدة جميلة علي سلمان وعضوية سعادة السيد فريد غازي رفيع وسعادة السيد عبدالجبار أحمد الطيب.

وتم خلال الاجتماع استعراض توصيات اللجنة الخاصة في بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 1976 بشأن الأحداث، وتوصيات اللجنة بشأن الاستراتيجية الوطنية للطفولة للأعوام (2013-2017)، إذ تمت إحالتهما للجهات المعنية بعد إقرار مجلس المفوضين لهما.

كما ناقشت اللجنة مقترحا بشأن القيام بمشروع توعوي يهدف إلى حماية الأطفال من المخاطر التي يتعرضون لها، وبالأخص المتعلقة بالاستغلال السياسي والاجتماعي، حيث تقرر تكليف الأمانة العامة بإعداد تصور مبدئي بشأن هذا الموضوع للعرض على اللجنة في اجتماعها القادم.

لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعقد اجتماعها العادي الثامن

عقدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها العادي الثامن برئاسة سعادة الدكتورة فوزية سعيد الصالح، وعضوية كلّ من سعادة الدكتورة مي سليمان العتيبي، وسعادة السيد عبدالجبار أحمد الطيب، وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف .

وتم خلال الاجتماع مناقشة الرأي الاستشاري المعد من قبل الأمانة العامة حول تعديل قانون العقوبات البحريني لتضمينه نصا واضحا يجرم المنظمات السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني المقامة على أساس الترويج الطائفي ليتوافق مع ما تضمنته المادة (14) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، حيث تم تكليف الأمانة العامة بإجراء المزيد من الدراسة في هذا الشأن.

من جانب آخر، واصلت اللجنة مناقشة آلية تنفيذ الفعاليات المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعتزم المؤسسة الوطنية القيام بها في العام القادم، حيث تضم هذه الفعاليات العديد من ورش العمل والندوات الحوارية، وطلبت إلى الأمانة العامة تحديد الجدول الزمني لها.

نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يزور السيد عبدالوهاب حسين في سجن جو المركزي للاطمئنان على وضعه الصحي

قام سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بزيارة السيد عبدالوهاب حسين في سجن جو المركزي وذلك للاطمئنان على وضعه الصحي بعد ما تردد في وسائل الإعلام تعرضه لوعكة صحية أدت إلى تدهور حالته الصحية.

وكان نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قد اجتمع مع ابنة وشقيق السيد عبدالوهاب حسين في منزله في قرية النويدرات اللذين أبدوا قلقهما من تدهور الوضع الصحي له وطلبا إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان متابعة حالته الصحية مع الجهات المعنية.

وعلى الفور خاطبت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة الدكتور علي بن فضل البوعينين النائب العام وطلبت بصفة عاجلة زيارة السيد عبدالوهاب حسين للاطمئنان على وضعه الصحي والتأكد من حصوله على العناية الطبية اللازمة، حيث استجابت النيابة العامة لطلب المؤسسة مباشرة بعد ساعتين من الخطاب الرسمي.

وعلى إثرها توجه سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى سجن جو المركزي واجتمع مع المسؤولين في السجن بغرض الاطلاع على أوضاعه الصحية، وخلال الزيارة طلب نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى المسؤولين في سجن جو المركزي لقاء السيد عبدالوهاب حسين بشكل انفرادي بغرض التأكد من وضعه الصحي، وكذلك التأكد من أن حقوقه تحظى بالرعاية والحماية، واستجاب المسؤولون على السجن للطلب مباشرة ولكن السيد عبدالوهاب حسين اعتذر عن عدم مقابلة نائب رئيس المؤسسة.

وقال نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: إنه طلب إلى المسؤولين في السجن التأكد من اعتذار السيد عبدالوهاب حسين عن عدم مقابلته، حيث تم الاتصال المباشر عن طريق الهاتف بيني وبينه وخلال الاتصال كرر اعتذاره عن عدم مقابلتي وشكر المؤسسة لاهتمامها وطلب متابعة وضعه الصحي مع عائلته.

وأضاف نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن المؤسسة على تواصل مع عائلته في هذا الشأن.

وتقدم نائب رئيس المؤسسة بالشكر إلى وزارة الداخلية والنيابة العامة وللقائمين على سجن جو المركزي لسياستهم المتعاونة والشفافة ولتسهيل الزيارة، مؤكدا أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ستستمر في التواصل مع وزارة الداخلية والنيابة العامة لاستمرار تمتع المحبوسين بحقوقهم وفقا للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

يذكر أن المادة الثانية في الفقرة (هـ) من الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 المعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أشارة إلى اختصاصات المؤسسة الوطنية في سبيل تحقيق أهدافها، ومنها تلقي الشكاوى، حيث نصت على: "تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، ودراستها وإحالة ما ترى المؤسسة إحالته منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها بشكل فعّال، أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات واجبة الاتباع ومساعدتهم في اتخاذها، أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنيّة".

كما أن من اختصاصات لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة القيام بالزيارة الميدانية لأماكن الاحتجاز، والأماكن التي من المحتمل أن تقع فيها انتهاكات لحقوق الإنسان.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة " الحقوق والحريات الأساسية في دستور مملكة البحرين"

أكد سعادة السيد فريد غازي رفيع عضو مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن المراحل التي مرت بتاريخ وضع الدستور البحريني والتعديلات عليه دليل على حرص مملكة البحرين على تحقيق مبدأ الإصلاح السياسي الشامل في أنظمة الدولة، وإرساء دعائم الدولة المدنية الحديثة، التي ترتكز على مفهوم الديمقراطية الصحيحة لتواكب الديمقراطيات الدولية العريقة. جاء ذلك خلال افتتاحه محاضرة بعنوان "الحقوق والحريات الأساسية في دستور مملكة البحرين"، للدكتور بدر محمد عادل أستاذ القانون المساعد بكلية الحقوق في جامعة البحرين، التي نظمتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمشاركة ممثلي الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والجهات الرسمية المعنية بقضايا حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

وأشار عضو مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فيها إلى التسلسل الزمني الذي شهده تاريخ وضع الدستور البحريني، بدءا بعام 1973 حتى عام 2013.

ولفت إلى أن المملكة شهدت نقلة نوعية بدأت بعد تولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى مقاليد الحكم في البلاد، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ البحرين السياسي والدستوري، إذ تم في عام 2002 إجراء تعديلات دستورية بما يتماشى مع الحياة الديمقراطية في البحرين.

من جانبه، تطرق الدكتور بدر محمد عادل أستاذ القانون المساعد بجامعة البحرين إلى المفاهيم الأساسية للحقوق والحريات، والتعريف بالحق والحرية والعلاقة بينهما، كما تناول الفرق بين الحقوق والحريات الأساسية وأنواعها وتقسيماتها.

وأشار الدكتور بدر عادل إلى أهم الحقوق والحريات الأساسية في دستور مملكة البحرين المتمثلة في حرية الإقامة والتنقل، وحرمة السكن، وحرية العقيدة وحرية الرأي، مشددا على أن الحق بدون توفير أي ضمانة له ليس له قيمة.

وأوضح أستاذ القانون المساعد بجامعة البحرين أن الجميع متساوون في الحريات ولكنهم غير متساوين في الحقوق نظرا لاختلاف مراكزهم القانونية، منوها بأنه ينبغي للمشرع أن يعترف بالحق ويوفر له الحماية. وأكد أن المواثيق الدولية معنية بالحقوق الأساسية وتخاطب الدول للالتزام بها كحد أدنى من الحقوق، كما أنه من خلال الحقوق الأساسية ينبثق باقي الحقوق الأخرى، لافتا إلى أن الدستور البحريني تضمن العديد من الحقوق والحريات العامة بعد إجراء التعديلات التي تمت عليه، بل إنه شهد تطورا كبيرا في الحقوق والحريات ويتضمن الجيل الثالث من الحقوق كحق البيئة وغيرها.

وأضاف الدكتور بدر عادل أن تطبيق مفاهيم الحق والحرية يختلف باختلاف الزمان والمكان، وباختلاف وضع الفرد في المجتمع، ويتعين التوفيق بين متطلبات المجتمع وحرية الفرد، وكذلك التوفيق بين الحقوق والحريات العامة ومقتضيات النظام العام.

وشدد أستاذ القانون المساعد بجامعة البحرين على أنه ليس من حق المشرع أن يصادر حقا أقره الدستور، وأن دوره يقتصر على تنظيم هذا الحق، لافتا إلى أنه يمكن أن يقاضي الشخص أي دولة لا توفر له حقوقه الأساسية بعكس الحقوق الاجتماعية.

وحول حرية الضمير أشار الدكتور بدر عادل إلى أن الدستور البحريني أقر حرية الضمير المطلقة، ولكن ممارسة الشعائر الدينية تأتي في إطار الالتزام باعتراف الدولة بالأديان السماوية الثلاثة، لذا فلا يحق لمن يخالف هذه الأديان أن يطالب بتسجيل ما يعتقده في الأوراق الثبوتية.

وفي ختام المحاضرة قدم الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان درع المؤسسة إلى الدكتور بدر محمد عادل تقديرا لجهوده في تقديم المحاضرة.

NOVEMBER
16

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للتسامح

تحتفي الأمم المتحدة في 16 نوفمبر من كل عام، باليوم الدولي للتسامح، حيث دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1996 الدول الأعضاء إلى الاحتفال بهذا اليوم بهدف تحقيق السلام وحياة لائقة بالإنسان في مختلف الثقافات والأديان، وذلك من خلال الاحترام والتقدير المتبادلين بين البشر، باعتبار التسامح هو أقوى أساس للسلام والمصالحة وهو الأرضية القوية التي بنيت على أسس كبيرة من أجل بناء مجتمعات مدنية متطورة تؤمن بعملية عيش الجميع بسلام معا وعلى أرض واحدة.

وجاء هذا الإجراء في أعقاب إعلان الجمعية العامة في عام 1993 في قرارها رقم (48/126) أن يكون عام 1995 سنة الأمم المتحدة للتسامح، وأعلنت هذه السنة بناء على مبادرة من المؤتمر العام لليونسكو في 16 نوفمبر 1995، حيث اعتمدت الدول الأعضاء إعلان المبادئ المتعلقة بالتسامح وخطة عمل متابعة سنة الأمم المتحدة للتسامح.

وقد أكد إعلان المبادئ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة أن التسامح هو وحده الذي يضمن بقاء الإنسانية طالما كان التنوع والاختلاف هما أمر ملازم للوجود الإنساني وسنة كونية لا مناص عنها، وقد حرص إعلان المبادئ على تعريف التسامح بنفي الفهم المغلوط عنه فهو لا يعني عدم المبالاة، وهو لا يعني قبول كل شيء من دون أي تحفظ، بل هو يعني احترام التنوع الذي يزخر به هذا العالم وقبوله والتصالح معه، وهو في جوهره اعتراف بحقوق الإنسان للآخرين.

وبهذه المناسبة، تأمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن يكون هذا اليوم فرصة للجميع شعوبا وأمما وحكومات ومجتمعا مدنيا ومؤسسات أهلية وطنية ومحلية لإدراج معاني التسامح ضمن أنشطتها وبرامجها وخططها من أجل عالم أفضل ترجح فيه فرص السلام والتعاون والتحاور وقبول الآخر وتتقلص فيه مساحات الإقصاء والتعصب، وليكن حاضرا في أذهان الجميع أن التسامح- وهو القيمة التي ما خلا منها مذهب أو معتقد أو دين أو ثقافة - ليس مجرد مانع للحروب والعنف، بل هو أيضا حافز للإبداع والابتكار والتجديد والاكتشاف.

وتطالب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الجميع بأن يكون التسامح ضرورة لبقاء الإنسانية وتطورها، وهو مطلوب في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى، لأن قيمة التسامح هي التي تجعل المجتمعات تعيش مع بعضها في أمن واستقرار وسلام ومحبة ووئام بعيدًا عن أي اتجاهات ثقافية أو دينية أو سياسية.

NOVEMBER
25

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة

تحتفي الأمم المتحدة في 25 نوفمبر من كل عام باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين في عام 1999، بموجب القرار رقم (48/104) بشأن إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، ذلك أن المادة الأولى من الاتفاقية عرفت العنف بأنه: "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".

كما يذكّر القرار بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ويدعو قرار الأمم المتحدة الصادر بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها وصناديقها والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم أنشطة وبرامج تهدف إلى رفع مستوى الوعي العام بمشكلة العنف ضد المرأة.

وفي رسالته بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة أكد معالي السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة أن العنف يؤثر ضد النساء والفتيات تأثيرا مباشرا على الأفراد ويصيب في الوقت نفسه إنسانيتنا المشتركة في الصميم، ومن أجل مواجهة هذا التحدي العالمي، أطلقتُ حملتي متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة في عام 2008، لحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في العيش حياة خالية من العنف، ولا نزال نبذل جهدا خاصا لتنظيم عملنا ومكافحتنا للعنف ضد المرأة، فهو عنف ينتهك حقوق الإنسان بشكل صارخ.

الجدير بالذكر أن مملكة البحرين صدقت على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2002، وتقوم المملكة حاليا عن طريق المجلس الأعلى للمرأة بإعادة النظر في التحفظات بشرط أن يكون رفعها لا يتعارض مع

الشريعة الإسلامية، إلى جانب اهتمام السلطة التشريعية بسن قوانين صارمة لمكافحة العنف داخل الأسرة.

وبهذه المناسبة، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ضرورة مكافحة العنف ضد المرأة كونها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وتطالب بوضع قوانين لتجريم العنف، ووضع استراتيجيات طويلة المدى تهدف إلى توعية المجتمع وتثقيفه بقضية العنف.

وتدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية إلى العمل على تنظيم البرامج التوعوية والأنشطة والدورات القانونية الموجهة لتسليط الضوء على العنف ضد المرأة، وتوعية المجتمع بالحقوق والواجبات كافة بما يسهم في حماية المرأة من الانتهاكات والعنف الذي قد تتعرض له.

اتصل بنا: ص. ب. 10808، المنامة، مبنى 2771، طريق 2835، ضاحية السيف، 428، هاتف: 666 111 17 973+، فاكس: 600 111 17 973+. مملكة البحرين.